

للبدن ابي لكن نظريه في النهج بانه لا فرق حيث صالح
 للميتونه فقد هذه الدار لانه لو انما ولم يسم بان
 قال هذه هنت بدو حوقها على اي صفة كانت كمد
 المسجد فخر به لبقا به مسجد اليوم القبية به يفتي
 ولوز يرفيه حصه فذلها لم يثبت عالم بقيل مسجد
 بين فلان فحيث وكذلك الدار لانه عند يمينه
 على الاماقة وذلك موجوده الزيادة بعد ابي حجر
 ولو حلف لا يجلس الي هذه الاسطوانة او الي هذا
 الهايط وهذا لم يثبت ولو يتقضها ولا يركب هذه
 السفينة فنقضت ثم اعيدت جنبها لم يثبت كما لو
 حلف لا يكتب بهذا العلم ثم كسره ثم براه فكتب به لان
 غير المبري لا يبين قلمه بل انما ينادى كسره فقد زال
 الاسم ومن زال بطلت اليمين والواقف على
 السطح داخل من المتدقين فلا فالمن حرت
 ووقت الكمال على سطحه ساتر وعدمه
 على تقابله وقال ابن الكمال ان الخائف من
 الم لا يثبت قال مسكين وعليه الفتوى
 ونية الخروفا وان لوارثي تجوز اوها بطاقت
 وعلى قوله امتا حرت لا وانما هو قول المتأخرين
 في الكمال لانه لا يبيد احتلا عرفا كما لو حضر ميردا
 اوتسا لا يثبتق به اهل الدار قال وعم اطلاقه

المسجد

كذا الحق
 خلافة

سا فالحالف فسكن فلان مع اهله به يقرب
 لان لم يبيانه حقيقة ولو قيد المسكنة بغيره
 ساعة لعدم امتدادها بخلاف الاقامة جرد في
 خزانة الفتاوي حلف لا يفند بها فقصرها من غير
 قصد لا يثبت وهناك في الاميز من المسجد
 ان حلفوا حلفا بغيره وبدونه بان حلفها
 لا يثبت ولو رضيا بالجزء في الامع ومثله لا يدخل
 اقتساما واحكاما واذا لم يثبت بدو له بلا امره
 او برفق او عشر او صوب ربح او يجمع دابة على الصبح
 طبرية لا يثبت لعدم فعله على كد هبة الفهم
 قبح وغيره ونحو الجزع الظهيرة به يفتي لكنه قال في
 نية نكاحه فتي باعلاها اخذها بقوله ارجع لانه
 ارفق لكلك علمت المعتد ولا يثبت في قوله لا يميز
 لجنارة ان حلفوا فاقصد عند انفصاله من
 با به داره شيئا منها ام لا كما في البداه ان حرت
 الا الى المسجدين تطلق فحرت نريد المسجد
 ثم بدأ ما ذهبت لغز المسجد فطلق ثم اتي امره
 اخذ لان الشرطية الجزوع والذهاب والرجوع
 والعيادة والزيادة السنة عند الانفصال
 لا الوصول الا في الاثنان فلو حلف لا يميز
 اولادها ولا يهاب ولا يزوج حرجا الي مكة فز

العكس راسخ طوا الأثره
 لا يباح مع الرضا حتى التعيين
 وبه ونه لا يثبت ولو لم يصب
 بالزوج او غيرها